2

المجتمع المعاصر

يقدم هذا الفصل بيئة عامة للمواد التالية في هذا الكتاب، ويعنى بالآراء الإجمالية الخاصة بطبيعة المجتمع المعاصر. إن محاولة تقديم صورة كاملة، أو تجميع ما كتب حول هذا الموضوع، ستكون مهمة كبيرة، ولكن هدف ما يقدم هنا هو أكثر تواضعاً. فقد جرى انتقاء محدود لكتّاب روّاد، وجرى تلخيص المفاهيم الرئيسية في كتاباتهم، كذلك جرى تقييم أولي لدور تكنولوجيا المعلومات في تحليلاتهم أو خلاصاتهم. وفي بعض الحالات يَعتبر الكتّاب أن تكنولوجيا المعلومات هي عنصر رئيسي في تحليلهم، في حين يعتبر البعض الآخر أن دور تكنولوجيا المعلومات هو دور ضمني.

سأبدأ ببعض الأعمال التي كان لها تأثير في بداية تسعينيات القرن العشرين، والتي يمكن تصنيفها تحت عنوان «التحديث الانعكاسي[1]». يتضمن هذا المقطع عمل جيدنز Giddens حول الحداثة العالية، وعمل بيك حول مجتمع المخاطرة. وفي المقاطع التالية من هذا الفصل، سأتفحص

(1) Reflexive modernization.

الجزء الأساسي من الكتابات المتزايدة الخاصة بالعولمة، وسيتبع ذلك مقطع عن العمل الحديث العهد لكاستلز حول «عصر المعلومات». وسأقدم في النهاية تلخيصاً لمواضيع هذا الفصل، ونقداً موجزاً عن صلة هذه الأفكار بدراسة تكنولوجيا المعلومات في بيئة عالمية.

التحديث الانعكاسي

يُعتبر عالم الاجتماع أنتوني جيدنز كاتباً مرموقاً في مجال التحولات الاجتماعية في العصر الراهن. ويعرّف في كتابين من كتبه، خصوصاً (1990، 1991)، بعض سمات الحياة المعاصرة التي تميزها برأيه عما مضى. وهو يشدد على أن هذه السمات ليست تغيراً مفاجئاً في الفترة الحديثة، التي ينظر إليها إجمالاً على أنها فترة ما بعد الإقطاع في أوروبا، وإنما هي على الأصح تكثيف بعض أنماط التفكير والسلوك، واتساع دور المؤسسات ذات العلاقة في العصر الحديث. وهو يستخدم مصطلح «الحداثة العالية»[2] لتمييز هذا الرأي، عن الموقف السائد في فترة ما بعد الحداثة[3] التي تشدد مثلاً على القطيعة مع الفترات السابقة. ونادراً ما يشير جيدنز إلى تكنولوجيا المعلومات صراحة في كتبه، ولكن تكنولوجيا المعلومات موجودة بعمق في الكثير من التحولات التي يحددها. وستقدم توضيحات عن ذلك فيما بعد وفي الوقت المناسب.

السمة الأساسية الأولى للحداثة العالية بحسب جيدنز، هي التباعدية الزمانية ـ المكانية. وهذا يعني الانفصال بين الزمان والمكان، اللذين كانا مترابطين في المجتمعات التقليدية عن طريق الموضع، وإعادة ربطهما في أشكال تسمح بالتحديد الدقيق لمنطقة الزمان ـ المكان في الحياة الاجتماعية. والكثير من الأمثلة الشائعة على هذا المبدأ في العالم الحالي تقوم على

---

(2) high modernity

(3) post -modernism.

استخدام تكنولوجيا المعلومات. فمثلاً يقدم البريد الإلكتروني إمكانية التفاعل بين الناس في أماكن مختلفة في أوقات اختارها المرسل والمستقبل، إذ يمكن لمستخدمي البريد الإلكتروني أن يضعوا جانباً المناطق الوقتية (بحسب الكرة الأرضية) ليومهم للقيام بهذا النوع من التفاعل الإنساني.

والسمة الثانية، التي تتعلق بسمة الحداثة العالية التي عرّفها جيدنز، هي تخليص العلاقات الاجتماعية من طوق بيئات التفاعل المحلية. وهذا لا يقتضي بالضرورة أن التفاعل الاجتماعي يجري عن بعد، مع أن هذا هو ما قد يكون عليه الحال، ولكن تلك العناصر اللامحلية تكون وسيط هذا التفاعل. فالتفاعل مثلاً بين مدير بنك وزبون يبحث عن قرض ـ حيث كان التفاعل تقليدياً هو من نمط وجه لوجه وبقرار إداري محلي ـ يجري حالياً إما وجهاً لوجه أو عن بعد باستخدام نظام كومبيوتري للائتمان والحساب. وهذا النظام يقدم مثالاً عما يسميه جيدنز «نظام خبير»، الذي يتصرف بآلية لا تخضع إلى طوق. وهو يذهب للقول بأن ثقة متزايدة قد وضعت في هذه الأنظمة باعتبارها «أنظمة إنجاز تكنولوجي أو خبرة مهنية تنظم مجالات واسعة من البيئات الاجتماعية والمادية التي نعيش فيها حالياً».

إن فصل الزمان عن المكان وإعادة تركيبهما، إضافة إلى آليات التخلص من الطوق وانزياح قواعد الثقة، تقدم أساساً للتحرر من تبعية القواعد والممارسات المعدة سلفاً، أو ما يسميه جيدنز الانعكاسية المؤسساتية. وهو يقول إن المعرفة في المجتمع المعاصر هي مؤقتة ومتقلبة، وهي تراجع وتقيّم باستمرار. فالمجتمعات التقليدية كانت قائمة على القواعد والاجرائيات والطقوس التي بقيت ثابتة نسبياً بمرور الزمن، في حين أن المعرفة في المجتمع المعاصر، سواء كانت علمية أم اجتماعية، ينظر إليها على أنها مفتوحة للمراجعة المستمرة. إن النمو الهائل للإنترنت، التي تقدم إمكانية الوصول إلى مصادر معلومات هائلة الحجم، سيعزز هذا التوجه إلى ما هو أبعد من ذلك.

قام جيدنز (1991) بمحاولة هامة لربط سمات المجتمع المعاصر الأساسية، كما رسمتُ معالمها بإيجاز آنفاً، مع الطبيعة المتغيرة للهوية الذاتية. وهو يقول بأن «العلاقة الكلية بين الحداثة والشك المتطرف» المتمثل بالمراقبة والاستخدام المزمنَيْن للمعرفة الجديدة يمكنها أن تولد قلقاً وجودياً لدى الأفراد، أو حتى حساً من اللامعنى الشخصي. فإعادة تأكيد الحقائق والقواعد والتراث والطقوس لم تعد أساساً مرضياً للحياة. فالكثير من العمال الذين هم أكبر سناً، في البلدان الغربية على الأقل، قد تربوا على أن يروا في عملهم «وظيفة مدى الحياة»، التي تعلمها كل منهم عن طريق التدرب الطويل، ومن ثم الممارسة باستخدام قواعد وإجرائيات ترتبط بمعايير وقيم ثابتة. ويقول جيدنز إن الأفراد يحتاجون على نحو فعال ومتواصل إلى بناء حكاية هويتهم الذاتية الخاصة ومراجعتها باعتبارها أساساً للأمان الشخصي وإحساساً بالقيمة الذاتية. سنعود إلى قضية الهوية الشخصية بتفصيل أكبر في الفصل الرابع، باستخدام أمثلة ودراسة حالات واقعية.

بيك و«مجتمع المخاطرة»

مفكر رفيع المستوى آخر في شؤون المجتمع المعاصر هو عالم الاجتماع الألماني أوليرش بيك Beck، ذاع كتابه عن مجتمع المخاطرة (1992) على نطاق واسع، وأثرت أفكاره في الأعمال اللاحقة لمفكرين اجتماعيين آخرين بمن فيهم جيدنز. يقول بيك إن المجتمع الحديث في سعيه المستديم والقوي لإنتاج الثراء قد ولّد مخاطر جديدة. فهذه ليست مخاطر شخصية فقط كما في المجتمعات التقليدية، مثل الموت نتيجة مصيبة أو مرض، ولكنها مخاطر عالمية صنعها المجتمع الحديث. وتتضمن مثل هذه المخاطر الكوارث النووية، مثل تشيرنوبيل، وارتفاع درجة حرارة الأرض، ومرض الإيدز، وما يسمى بمرض جنون البقر والطعام المعدل وراثياً. ويقول بيك إن هذه المخاطر تؤثر في كل منا وإننا لا نملك الآليات المؤسساتية

المناسبة في العالم التي يمكن عن طريقها مراقبة هذه المخاطر واتخاذ القرارات المناسبة حيالها.

ولدى اعتبار هذه الأنماط من المخاطر العالمية فلا توجد أجوبة محددة ـ ويختلف العلماء مع ذوي الخبرة التجريبية مراراً وبطريقة بالغة غالباً ـ حول جدية الخطر المرتبط بذلك وعلى نوع الفعل الواجب اتخاذه. أي أن ليس للعلم حق احتكار العقلانية، وعلينا جميعاً أن نكوّن أحكامنا على الادعاءات المتناقضة للآراء المتعددة. وبيك ليس الكاتب الوحيد الذي يلاحظ مفارقة أن العلم، الذي طُوّر لكي يبحث عن الحقيقة، ساعد على تكوين عالم حيث ينظر إلى كل الحقائق على أنها مؤقتة وشرطية، وسيجري هدمها ربما بواسطة مجموعة من النتائج العلمية.

ومن وجهة النظر الفردية في المجتمع الغربي، فإن الغذاء والبقاء لم يعودا هدفين أساسيين كما يقول بيك، ولكن شيوع الحاجة حل محله شيوع القلق. ولا يشير هذا المفهوم إلى القلق الشخصي أو المخاطر العالمية فحسب، وإنما إلى تدمير التشكُّلات التقليدية للطبقات، والمهن، والأدوار الجنسية، والعائلة المشكلة للوحدة الاجتماعية الصغرى، وقطاعات الأعمال. وهناك حاجة للتشكل الذاتي الفردي للحصول على دور جديد في هذا العالم الذي لا ينقطع عن التغير، وهو موضوع له صدى قوي في أفكار جيدنز حول الطبيعة المتغيرة للهوية الذاتية.

يرى بيك أن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات دوراً رئيسياً في العمليات التي بُيّنت سابقاً. فهو يلاحظ أولاً أهمية دور التكنولوجيا القائمة على الإلكترونيات الميكروية في الطبيعة المتغيرة للأعمال والأشغال والحياة الاقتصادية عموماً. ومن جهة ثانية فهو يربط أيضاً هذه التكنولوجيات مع الإمكانات المستقبلية للقيام بفعل سياسي. ويتخذ بيك رأياً قوياً بأن السياسة الفرعية، وهي انخراط الأفراد المواطنين في القرارات التي تؤثر في مستقبلهم

وفي مستقبل الأرض كلها، يجب أن تقدم وسيلة لتشكيل المجتمع من الأسفل. فالمساواة بين الجنسين اقتصادياً وسياسياً وحركة البيئة تقدم أمثلة واضحة عما يجول في خاطر بيك. ويعتقد بيك أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات هي الأكثر قدرة على تمكين هذه الثورة من القاعدة:

> ... تقدم الإلكترونيات الميكروية مرحلة تطور تكنولوجي تدحض تكنولوجياً أسطورة الحتمية التكنولوجية، لسبب واحد، هو أن الكومبيوترات وأدوات التحكم يمكن برمجتها... وعليه، فإن التكنولوجيا لا تفرض كيفية استعمالها بالتفصيل؛ بل على العكس تماماً، فهذا يمكن ويجب تلقيمه للتكنولوجيا. ... ومن ثم يصبح السؤال الرئيسي هو من حصل على أي معلومات، وبأي وسيلة وبأي ترتيب وعمن وماذا ولأي غرض (بيك 1992 ص 216 ـ 218).

طور بيك (2000) موضوعه حول الانخراط السياسي إلى مدى أبعد. وسأقدم مراجعة عن هذا الموضوع في فقرة أساسية لاحقة عن العولمة.

نقد موجز لأعمال جيدنز وبيك

لقد شدت أعمال بيك وجيدنز الكثير من الانتباه في مطلع تسعينيات القرن العشرين، ولكنها أثارت الكثير من النقد. سنعطي هنا بعض التعليقات المحددة التي جرى اختيارها لما لها من صلة وثيقة بالمواد اللاحقة في هذا الكتاب. وسيكون من الواضح أولاً، حتى من الموجز الذي قدم عن أعمالهما سابقاً، أن لجيدنز وبيك قواسم مشتركة كثيرة في كتاباتهما. ومع أنهما قد عملا على نحو منفصل على كتابة الكتب التي أشير إليها سابقاً، ثم تعاونا على كتابة كتاب مشترك (بيك وجيدنز ولاش 1994) حول «التحديث الانعكاسي»، وهو مصطلح صاغه بيك لوصف خصائص العصر الحالي.

أما لاش، المؤلف الثالث لهذا الكتاب، مع أنه يدافع عن الكثير من المفاهيم التي طورها المؤلفان الآخران، لكنه ينتقدهما لتجاهلهما النسبي

لسيرورات تكوُّن الإدراك لدى الشخص العادي خارج إطار الجدل العلمي والمؤسسات وسياساتها:

> ...فمفهومهم عن «السياسة الفرعية» أو «سياسة الحياة» تركز على الخبراء مع إهمال نسبي للقاعدة. وهذا يعني لهم التركيز على الجانب الرسمي والمؤسساتي على حساب الازدياد المضطرد للتفاعل السياسي والثقافي والاجتماعي في عالمنا الرأسمالي الذي تتزايد فوضاه خارج المؤسسات (ص 200).

وفي هذا الصدد يعلّق واين (1996) ، الذي ركز تفكيره على «الشخص العادي»، ولكنه يصوب تفكيره نحو المواقف التي يمكن الثقة بها. وهو ينتقد جيدنز (1990) الذي يعتبر ثقة الجمهور في «الأنظمة الخبيرة» بدهية مفروغ منها ، في حين يلاحظ أن بيك يقول إن ثقة الجمهور في المعرفة العلمية مثلاً قد تراجعت. ولكنه مع هذا يختلف مع كلا المؤلفين بإشارته إلى أن عدم وجود الرفض العلني للشخص العادي أو عدم معارضته للأنظمة الخبيرة أو للمعرفة العلمية لا تعني بالضرورة ثقة الجمهور. ويقدم عدداً من الأمثلة عن حالات بيئية شعر فيها قاطنو مناطق خاصة تعرضت لمخاطر بيئية مثل التلوث النووي، بعدم مقدرتهم على معارضة «الخبراء» بسبب أشكال متنوعة من التبعية الشخصية والاقتصادية: « فقد كان على القاطنين فعلاً أن يتصرفوا كما لو أنهم كانوا يثقون بالخبراء لأنه كان من المستحيل اجتماعياً ونفسياً أن يفعلوا شيئاً آخر في الوقت الذي كانوا يعتمدون على هؤلاء الخبراء في كل شيء.» (ص 52).

سأعود إلى هذه القضايا في فصول لاحقة عند تفحص الطريقة التي يشعر فيها الموظفون في منظمات الأعمال أحياناً بأنهم مرغمون على «قبول» أنظمة الكومبيوتر الجديدة على أنها جزء من حياتهم العملية، حتى لو كان لديهم تحفظات جدية حول قيمة مثل هذه الأنظمة. فهم يشعرون بأنهم

مجبرون على كبح أي معارضة بسبب اعتمادهم على المنظمة التي تضمن لهم العمل مثلاً.

ملاحظتان أخريان على أعمال جيدنز وبيك، الأولى ذات صلة مباشرة بموضوع هذا الكتاب. مع أن كلا الكاتبين يستند إلى أنظمة تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات في تحليلاتهم للمجتمع المعاصر، فمن المدهش أحياناً ألا يعطياها أي نوع من المركزية أو يعيراها أي انتباه نظري أو مفاهيمي. وهذا لا يجعل المفاهيم التي طوراها أقل قيمة بحد ذاتها، ولكن هناك من قال (باريت وساهاي ووالشام 1996) بالحاجة إلى توسيع مثل تلك النظرية الاجتماعية لإضافة بُعد تكنولوجيا المعلومات. ملاحظة أخرى على أعمال جيدنز وبيك، التي أشير إليها سابقاً على الأقل، هو أنها موجهة جداً نحو المجتمعات الغربية أو حتى الأوروبية. وبكلمات أخرى، لا يوجد أي اهتمام تفصيلي من قبلهم بمناطق أخرى من العالم مثل آسيا وأمريكا وأفريقيا، والطرق التي قد يختلف فيها المجتمع المعاصر في تلك المناطق عن الغرب. وهذا ليس نقداً لكون معرفة الكاتبين بالثقافات الأخرى محدودة وأنا مهتم شخصياً في تكنولوجيا المعلومات في العالم كله، وهذا يعني ضرورة تضمين بعد لاغربي في هذا الكتاب. يقدم موضوع العولمة أملاً في صورة أوسع عن العالم وهذا هو موضوع الفقرة التالية.

العولمة والتعددية

بلغ مصطلح العولمة مستوى غير عادي، في وقت قصير نسبياً، ذلك أنه أصبح أمراً معاصراً في المناظرات الأكاديمية في العلوم الاجتماعية وفي عالم الأعمال وإلى حد ما في وسائل الإعلام الجماهيرية. ومع هذا فإن الاختبار السريع لهذه المصادر سيبرهن أن هذا المصطلح غامض إلى حد كبير وأنه يخفي تنوعاً كبيراً في الآراء حول ما يجري في العالم. والهدف من هذا المقطع هو تلخيص بعض هذه الآراء ونقدها. وسنتعرض لدور

تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في السيرورات التي سيجري تحليلها، وسيتناول الكتاب عموماً هذا الموضوع بعمق أكبر.

ما هي العولمة؟

كتب روبرتسون Robertson (1992) كتاباً كان له تأثير كبير في موضوع العولمة قال فيه: «إن العولمة باعتبارها مفهوماً تشير إلى كل من انضغاط العالم واشتداد الوعي بالعالم كله». (ص8). تتعلق أولى النقطتين مباشرة بانضغاط الزمان ـ المكان بواسطة تكنولوجيا المعلومات، التي تطرقنا إليها في فقرة سابقة. النقطة الثانية هي، من ناحية ثانية، أوسع إلى حد ما من الأولى، ذلك أنها تعود إلى العالم كله بدلاً من المجتمع الغربي. فإمكانية النفاذ الواسعة الانتشار لوسائل الإعلام مثل التلفزيون، حتى في القرى الريفية النائية في العالم الثالث أو أي تجمعات مدنية معدمة، تعني أن أخبار المجريات في العالم كله متاحة للأغلبية العظمى من سكان العالم. وهذا لا يعني بالضرورة عالماً حسن الاطلاع، ذلك أن «الأخبار» هي أخبار مختارة ومركزة ومغربلة جرى التلاعب بها عن طريق حشد من الآليات المعقدة. ومع ذلك فهذا يعني أن البعد والعزلة لا يمثلان الشيء نفسه في العصر الراهن، وأن معظم الناس هم أكثر وعياً عما كانوا عليه بخصوص الحلبة العالمية الأوسع التي تشكل فيها جماعتهم الخاصة جزءاً صغيراً فقط.

ويشير بيك (2000) إلى هذا التغير في الوعي العالمي مستعملاً مصطلح «العالمية» المعرّف بما يأتي: « تعني العالمية أننا عشنا لمدة طويلة في مجتمع عالمي، بمعنى أن مفهوم المكان المغلق لم يعد إلا سراباً. ولا يمكن لبلد أو مجموعة أن تخفي نفسها عن الآخرين» (ص 10). ويبقي بيك على مصطلح العولمة لعمليات الترابط والتأثير المتبادلين بين الدول القومية والمجموعات الدولية المؤثرة مثل الشركات عابرة الحدود القومية. ويقول بيك إن هذه الشركات «تدعو إلى التخلي عن إطار الدولة القومية ورفض

الولاء إلى المؤثرين فيها»، عن طريق وسائل مثل جعل ضرائبها أصغر ما يمكن وكشف كلف البطالة للدول القومية.

ويقول جيدنز (1999) إن الحركة المالية العالمية هي عنصر أساسي في هذه السيرورة المعولمة:

> ونظراً لربطها كما هي بالنقود الإلكترونية ـ النقود الموجودة فقط على شكل أرقام في الكومبيوترات ـ فإن اقتصاد العالم الحالي لم يشهد مثل ذلك من قبل. إذ يمكن لمديري التمويل والبنوك والشركات وكذلك ملايين المستثمرين في الاقتصاد الإلكتروني العالمي الجديد أن يحولوا كميات كبيرة من رؤوس المال من مكان إلى آخر في العالم بنقرة فأر في كومبيوتراتهم. وبفعلهم هذا يمكن لهم أن يزعزعوا استقرار ما كان يبدو أنها اقتصاديات قوية جداً ـ كما حدث في East Asia (موقع ويب).

إن التدفق المالي على النطاق العالمي هو عنصر واحد في الاتجاه نحو أعمال أكثر عالمية برمتها، كما أننا نحتاج مع ذلك إلى الحذر هنا من التعميم المبسط. ومع أنه يوجد حديث أكثر في عالم الأعمال ومدارس الإدارة عن الأعمال العالمية والأسواق العالمية وخطوط الإمداد العالمية، فإن الدرجة التي بلغتها حتى هذا اليوم والدرجة التي قد تبلغها في المستقبل تبقى موضع جدل. فمثلاً سبر دورميوس وزملاؤه (1998) مجموعة من الشركات متعددة الجنسيات في كل من ألمانيا واليابان والولايات المتحدة وأشار إلى أن مثل هذه الشركات، التي هي أساساً في طليعة الحركة نحو المؤسسات أو الشركات التي ترغب في أن تكون عالمية، تبقى مرتبطة بالأنهج المستقاة من هوياتها الوطنية الخاصة: «ومهما كانت الحيوية التي يغنّي بها قادة أكبر مؤسسات الأعمال في العالم الأناشيد نفسها عندما يلتقون في دافوس أو آسبن، إلا أنهم يستمرون في التباين في أغلب تصرفاتهم وأهدافهم الاستراتيجية الرئيسية» (مقتبس من كوغوت 1999).

التعددية الثقافية

يقود هذا إلى واحدة من أكثر القضايا المثيرة للخلاف في الجدل الدائر حول العولمة، وبالذات موضوع المجانسة والتعددية. والموضع الأعم هو إذا كانت ظواهر العولمة التي بيَّناها سابقاً، مثل انضغاط الزمان ـ المكان، والوعي المتزايد بالعالم أجمعه والتوجه نحو أعمال عالمية، ستقود حتماً إلى تناقص الفروق الثقافية بين الأمم والشركات و/أو الأفراد. وهناك مدرسة فكرية، مسيطرة بين جماعة الأعمال الغربية، تعتبر أن ذلك أمر مؤكد. والحجة السائدة هي أنه يوجد حالياً نظام اقتصادي واحد، هو الرأسمالية، وأن الشركات تحتاج إلى التنافس عالمياً في ظل مجموعة القواعد الوحيدة هذه. ولذلك فإن كل الشركات التي تود البقاء ستحتاج إلى اعتماد ممارسات الفائزين، وهذا ما يقود إلى طرق أكثر تجانساً في فعل الأشياء ومن ثم، بتعميم ذلك على المجتمع الأوسع، إلى عالم أقل تعددية ثقافية.

إلا أن طائفة من الكتَّاب اعترضت على استنتاج حتمية المجانسة هذه. فمثلاً يناقش روبرتسون (1992) الطريقة التي «تُوطَّن» فيها المواضيع المستوردة في مجتمعات خاصة، حيث تقيِّد الثقافة المحلية تقبُّل بعض الأفكار دون غيرها، وتكيِّفها جميعاً بطريقة محددة. وقد ساق اليابان باعتباره مثالاً جيداً على هذا المزج من «الوطني» و «الأجنبي» على أنه عملية مستمرة. ففي حين أن قبوله لفكرة انضغاط الزمان ـ مكان التي تسهلها تكنولوجيا المعلومات، فإن روبرتسون يشير إلى أن أحد عواقبها الرئيسية هو استفحال التصادم بين المواقف العالمية والمجتمعية والجماعية.

ويعرّف بيك (2000) مذهب (إيديولوجية) المجانسة العالمية بال«التعولم» globalism: أقصد بالتعولم فكرة أن سوق العالم تزيل أو تحل محل الفعل السياسي ـ أي مذهب حكم سوق العالم، مذهب الليبرالية الحديثة» (ص 9). ويرد بيك بقوة على هذا المذهب مقدماً أسباباً كثيرة، حيث يشدد مثلاً على

أن التعولم يختزل تعقيد العولمة والعالمية إلى بُعد اقتصادي وحيد، الذي يظهر عدم فهم أهمية المعاني الثقافية والسياسية المحددة في بيئات خاصة. فالتعولم «يمجّد» فضائل «تجارة حرة» تعم العالم، ولكن بيك يشير إلى أننا نعيش في عالم ابتعد عن أي نموذج مقبول لتجارة حرة بسبب الانحراف الشديد في الشروط الابتدائية.

أما أپادوري Appadurai (1996) القادم من خلفية غير غربية، فهو ضد أطروحة المجانسة العالمية بناء على اعتبارات ثقافية. فللمجتمعات تواريخ ثقافية مختلفة وهي ستتكيف مع التوجهات العالمية بطريقة محلية:

> ...إن العولمة هي في حد ذاتها عملية عميقة تاريخياً، غير منتظمة وهي تقود إلى المحلية. فالعولمة لا تقتضي بالضرورة المجانسة أو الأمركة، بالقدر الذي تقوم فيه مختلف المجتمعات بملاءمة أدوات الحداثة بطرائق مختلفة، فسيبقى هناك مجال واسع لدراسة معمقة عن جغرافيات وتواريخ ولغات محددة» (ص17).

يُبرز مصطلح «المحلية العالمية[4]» السبل التي تكون الجوانب العيانية للحياة المعاصرة العالمية مناسبة محلياً. وبحسب روبرتسون (1992) فإن المصطلح ظهر أصلاً في اليابان وهو ترجمة للكلمة اليابانية دوشاكوكا dochakuka التي تعني تقريباً المحلية العالمية.

العولمة والذات

إن الجدل حول الدرجة التي قد تقود فيها عمليات مختلفة مرتبطة بالعولمة إلى المجانسة في مجالات سيرورات الأعمال أو الثقافات القومية يبقى إلى حد كبير متعلقاً بأثر السيرورات في الأفراد المؤلفين للمجتمع،

(4) glocalization.

سواء في العالم الغربي أو في العالم الثالث. والحجة التي ستقدم هنا هي أنه لا يوجد دليل قوي على أي تقييس بسيط للإنسانية، وأن القوى العالمية بالفعل قد يكون لها، على نحو متناقض ربما، بعض الآثار التي تسير في الاتجاه المعاكس تماماً.

وبالعودة إلى عمل جيدنز وبيك، فإن كلا الكاتبين يتحدثان عن الحاجة إلى مشاريع حياة فردية في المجتمع الغربي الحديث ، محددة بحسب السيرة الخاصة لشخص ما وبيئته، ولمساره وآماله المستقبلية. فعالم مجموعة القواعد المستقرة نسبياً والتراث والطبقات الاجتماعية وأدوار الوظائف قد جرى تقويضه. ويتطلب العالم الغامض الجديد توجيها فاعلاً. وقد انتُقد مؤلفون مثل هؤلاء أحياناً لتشديدهم على الحرية الفردية في العمل، في مجتمعات يُعتقد فيها أن للمعدم حظاً صغيراً. ومن المؤكد أن هناك قيوداً على خيارات بعض الناس أكثر مما على البعض الآخر، وأن حظوظ الحياة مختلفة جداً عند الولادة وتعتمد على أسرة المرء وبيئته. ومع هذا فإن نشأة الفرد وعمله في القرن الحادي والعشرين ستحتاج إلى أن يحدد مسارها الخاص بحزم إلى حد ما، ضمن طيف الاحتمالات المتاح أمامه، وإلا سيواجه خطر الانجراف بأمواج التغير التي ستستمر بلا شك في التدافع.

يتحدث روبرتسون (1992) عن هذه القضية المرتبطة خصوصاً بالعولمة، ويضيف تمييزاً حاذقاً بخصوص مفاهيم مثل مشاريع الحياة نفسها، التي يمكن أن ينظر إليها على أنها بنى فردية غربية. وستميل أكثر المجتمعات جماعية التوجه، مثل الكثير من مجتمعات آسيا، والديانات مثل الإسلام، التي تشدد كثيراً على الجماعة، إلى عدم رؤية العالم مؤلفاً من أفراد معزولين لهم أهدافهم المنفصلة في الحياة وفرصهم ومشاكلهم.

يمضي أپادوري (1996) متابعاً هذه الحجج عن التباين الثقافي إلى مستوى أبعد، مع إشارة واضحة إلى الهوية الذاتية، واستعمال مفهوم التخيل

خصوصاً. وهو يشير إلى أن الناس يعتمدون على المصادر الحديثة، مثل وسائط الإعلام، وعلى تواريخهم الثقافية، بغية «إلحاق العالمي» في «ممارستهم الخاصة للمعاصر» عن طريق تخيلهم. وعليه فإنه حتى الأغراض التقليدية مثل القمصان القطنية التي لها شكل حرف T (تي ـ شيرت) والموسيقى تحولت على نحو مختلف في البيئات المختلفة: « فقمصان التي ـ شيرت ولوحات الإعلانات والكتابات والرسوم المنقوشة على الجدران وموسيقى الراب[5] أيضاً والرقص في الشوارع وأحياء الفقراء تُظهر كلها أن صور وسائل الإعلام تنتقل بسرعة إلى قائمة النكات والغضب، المزاح والمقاومة» (ص 7).

أما غوپال Gopal (1997) فيقتبس حجج أپادوري ضد المجانسة العالمية، ودور التخيل، مع تركيز واضح على تكنولوجيا المعلومات. وهو يشير إلى أن رؤية عالم من التقدم تقوده تكنولوجيا المعلومات، والفاعلية، والأسواق اللامحدودة، والفردية وتفوُّق مسار التطور الغربي يجب أن توضع موضع الاختبار، خصوصاً وأن تأثيرات استخدام تكنولوجيا المعلومات في الغرب نفسه لم تكن سليمة دائماً. وهو يشير إلى أنه على كل الدول النامية أن تشق طريقها الخاص في المستقبل، وألا تحاول تقليد النماذج الغربية غير المناسبة:

> تختلف كل هذه الدول (النامية) في ماضيها؛ فقد قادت مساراتها التاريخية إلى تشكيلات مختلفة من التكافؤ وأنماط الثقة والمسؤوليات والولاءات. ونتيجة لذلك فلكل منها حاضر مختلف: الأولويات والآمال والإمكانات والمقدرات ترتب كلها في أشكال لا تماثل تلك الموجودة في المجتمعات التي انطلقت منها تلك التكنولوجيات. وعلى الرغم من محاولات البعض غرس رؤية وجود أحادي مزدهر تقوده تكنولوجيا المعلومات في التخيل الشعبي، فإن لكل منها مستقبلاً متخيلاً مختلفاً (أپادوري 1996)؛ والتنوعات في طموحاتها وآمالها تقدم تشابهاً ضعيفاً للرؤى المضمنة في التكنولوجيا (ص 140).

---

(5) هي موسيقى شعبية لدى السود ذات إيقاع قوي تقرأ فيها الكلمات تلاوة بدلاً من غنائها (المعرّب).

دور الدولة القومية

يُعنى أحد المواضيع الرئيسية التي تطرق إليها عدد من الكتَّاب حول العولمة بالدور المتغير للدولة القومية في عالم متزايد العولمة. فهل الدولة القومية كيان زائد، تحت رحمة القوى الدولية التي لا يمكن للدولة السيطرة عليها، ويجب أن تستبدل بها تجمعات اتحادية (فيدرالية) أوسع أو حتى حكومة عالمية؟ وما هي الإجراءات السياسية والأفعال الأخرى التي لا تزال تحت سيطرة الدولة القومية، وهل لهذه أن تكون ذات تأثير في تحسين حياة مواطني هذه الدولة وحمايتهم من الآثار السيئة للرياح الباردة للمنافسة العالمية وتصرفات الشركات المتخطية للحدود القومية؟

الجواب عن السؤال الأول هو لا المخففة، وهو في رأيي، يقودنا إلى تفاصيل تعقيدات السؤال الثاني، الذي سيكون خاصاً بكل بلد وبيئة. فالدولة القومية ليست كياناً زائداً، مع أن تأثيرها مشروط أكثر مما كان في حقب سابقة. ويعتمد هيرست وتومبسون (1996) رأياً أقوى مفاده أن الإطناب في العولمة غالباً ما يستعمل لمهاجمة مفهوم الدولة القومية باعتبار ذلك استراتيجية من اليمين السياسي، لتقويض المكاسب التي تحققت في معظم الاقتصاديات الغربية. وهم يشيرون إلى أنه يجب معارضة هذا الإطناب، وأن على الدولة أن تستمر في اتباع نهج لمحاربة اللامساواة في الامتيازات داخل حدودها.

يدعم كلارك Clark (1997) أيضاً أهمية الدولة القومية، ويشير إلى ضرورة تحليل توجهات العولمة بالتزامن مع التوجهات نحو التشتت والتفرق. ويعني بهذه الأخيرة التعددية في المصالح المختلفة الأشكال ضمن الدولة التي تحتاج إلى التكيف معها. وإضافة إلى تحديات دولة الرفاهية، فإن العولمة تجلب معها هموماً سياسية مكلفة مثل مستويات عالية من البطالة في الدولة بأجمعها، أو في إقليم خاص. ويطلب من الدولة أن تتوسط بين

الضغوط الدولية القوية المتزايدة والمستويات المتزايدة من السخط المحلي من هؤلاء المتأثرين سلباً بنتيجة مثل هذه الضغوط. ويقول كلارك:

> في مثل هذه الظروف، يجب توقُّع أن يكون لسياسات البعثرة إغراء متجدد لدى المجموعات والشعوب المتباينة التي ستخسر كل شيء بسبب الاستمرار في العولمة: شعرت قطاعات التوظيف والعمل في العالم الأول بالتهديد بسبب «تصدير» الوظائف إلى مناطق الإنتاج المعولم المنخفضة الأجور؛ والسياسيون المتحصنون الذين يرون في العولمة مصدراً لتآكل مواردهم الخاصة في السلطة والسيطرة؛ والمجتمعات التقليدية في العالم الثالث المستاءة من الوعود الفارغة في التطور والتي هي عرضة لا لشيء سوى آثارها السيئة على ما يظهر؛ والهويات العرقية (الإثنية)، التي تبدو الركيزة المستقرة الوحيدة في عمليات المد والجزر السريعة للتغير الثقافي. (ص 202).

أما بيك (2000) فهو شديد الاهتمام بنمط القضايا المطروحة في الفقرة المقتبسة السابقة، وهو يشدد جداً على الحاجة إلى أشكال جديدة لعمل سياسي يعبر الحدود القومية باعتباره وسيلة لقولبة «عولمة مسؤولة». وهو يشير إلى الحاجة للتعاون بين الدول، من أجل الحد من «المساومة والتنازلات المتبادلة» مثلاً التي تستطيع الشركات العالمية بواسطتها تقليل واجباتها الضريبية وزيادة واردات الدولة أو منعها. وإذا أخذنا أوروبا كمثال، فهو يشير إلى أن قيام اتحاد فيديرالي بين القوميات سيمكّن الدول من الدخول في حياة جديدة باعتبارها «دول محلية ـ عالمية»، تحدد سلطة المراكز المتخطية للحدود القومية وقوتها. ويشير بيك، لدى الالتفات إلى العالم الأوسع، إلى الحاجة لفعل سياسي على شكل عقد اجتماعي ضد الإقصاء والاستثناء، وحس بالمسؤولية العالمية في مواجهة اللامساواة الصارخة: «فقد انخفضت حصة الخمس الأفقر في العالم من الدخل من 4٪ إلى 1٪ بين سنتي 1960 و1990. وبالمقابل يملك 358 بليونيراً (بعملة

الدولار) أكثر مما تملك نصف البشرية فيما لو وضعت معاً كل ممتلكاتها» (ص 153). وبناء على هذا فإن الخلاصة الكلية لبيك هي الحاجة إلى مواجهة نزيف «التعولم» وتطوير سياسات جديدة بين القوميات للتعامل مع قضايا العولمة، وخصوصاً تلك التي تعنى بالعواقب الاجتماعية.

عصر المعلومات

تضمنت تحفة مانويل كاستلز Castells التي ظهرت في ثلاثة أجزاء (1996، 1997، 1998) عصر المعلومات: الاقتصاد والمجتمع والثقافة، تحليلاً عظيماً للمجتمع المعاصر يتناول الكثير من القضايا التي تطرقنا إليها سابقاً في هذا الفصل، ومنها موضوع العولمة. وهو يقدم الكثير من المعطيات التجريبية، جُمع الكثير منها من قبل المؤلف نفسه ومساعديه طوال عقد ونيِّف. وتغطي أعماله رقعة جغرافية كبيرة جداً، تركزت أساساً في أمريكا اللاتينية وآسيا إضافة إلى أوروبا والولايات المتحدة.

يسند كاستلز دوراً مركزياً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التحولات المجتمعية التي تحدث في العالم الحديث. وهو ليس أول كاتب يفعل ذلك بالطبع، فهو يعترف بفضل كتابات سابقة اهتمت بالمعلوماتية مثل بيل (1973) (انظر ويبستر 1995 للتعرف إلى البعض الآخر). إلا أن عمق تحليله والقرائن الداعمة هي التي فرضت أعماله.

الأطروحة الأساسية في الجزء الأول (1996) هي أن «مجتمع شبكات» جديد ينبثق حالياً من سيرورات التغيير الجارية وهي رأسمالية ومعلوماتية في آن. ويعرِّف الأخيرة بما يأتي: «... يشير مصطلح معلوماتي إلى الصفة المميزة لشكل محدد من التنظيم الاجتماعي الذي يصبح فيه توليد المعلومات ومعالجتها ونقلها مصادر أساسية للإنتاجية والسلطة، بسبب الظروف التكنولوجية البازغة في هذه الحقبة التاريخية» (ص 21). ويعتقد كاستلز أن

العولمة هي أمر حقيقي، بمعنى أن أسواق البضائع والخدمات أصبحت ذات عالمية متزايدة. وهذا لا يعني أن كل الشركات تبيع في كل أرجاء العالم، ولكن الهدف الاستراتيجي لكل شركات العالم، الصغيرة والكبيرة منها، هو البيع أينما تسنى لها ذلك في العالم، إما مباشرة أو عن طريق ارتباطها بشبكات عاملة في السوق العالمية.

ولكن يوجد تفاعل متبادل معقد، في الاقتصاد المعلوماتي، بين المؤسسات الاجتماعية والسياسية المتأصلة الجذور والوكلاء الاقتصاديين العالميين الذين يتزايد عددهم. وعليه يوجد تنوع واسع في الطريقة التي تتصرف فيها الدول أو الأقاليم باعتبارها جزءاً من العالم المعولم. ويشير كاستلز إلى أن الاقتصاد العالمي يتصف بالاعتماد المتبادل، وأيضاً باللاتماثل، والتنوع المتزايد في كل إقليم. وبهذا المعنى يدعم كاستلز نظرية المحلية العالمية، التي نوقشت سابقاً في هذا الفصل.

وفي ما يتعلق بالشركات، فإن كاستلز يشير إلى أن التغير الأكبر في الشركات قد حدث في وقت قريب. وهو يعتبر أن هذا يتضمن انتقالاً من الإنتاج الكبير إلى إنتاج أكثر مرونة، وظهور الشركات المتوسطة والصغيرة أنها عناصر تجديد رئيسية ومصادر لإيجاد فرص عمل، وطرائق جديدة في الإدارة مثل إدارة الجودة الإجمالية وأفكار أخرى استوردت من اليابان إلى الغرب. وكذلك يتضمن تغيرات أساسية أخرى مثل التشبيك: التشبيك المتعدد الاتجاهات للأعمال المتوسطة والصغيرة، ونموذج الترخيص والتعاقد الفرعي للإنتاج تحت مظلة الشركة، والتوأمة المتبادلة للشركات الكبيرة في تحالفات استراتيجية.

يشدد كاستلز كثيراً على التشبيك، وهو يشير بالفعل إلى أن الشركات أصبحت شبكة من مؤسسات الأعمال وأننا في عصر يمثله عنوان الجزء الأول، وهو بالتحديد مجتمع الشبكات. ويسند لتكنولوجيا المعلومات الدور

الرئيسي» ففي حين أن شكل التشبيك للتنظيم الاجتماعي قد وجد في أوقات وأماكن أخرى، فإن نموذج تكنولوجيا المعلومات الجديد يقدم الأساس المادي لتعميمه على كامل البنية الاجتماعية» (ص 469).

ومن المهم أن نلاحظ أن الجزء الأول قد نشر في سنة 1996، وأن مواد هذا الجزء كانت قد جمعت بلا شك قبل ذلك التاريخ. ومع أن الإنترنت كانت قد وجدت قبل ذلك التاريخ بوقت طويل نسبياً، إلا أن استثمار تأثيرها الهائل لم يبدأ إلا في السنوات القليلة الماضية. وتوقع كاستلز مجتمع الشبكات قبل هذا التطور الذي نشهده اليوم. وما نمو الإنترنت الحالي إلا تأكيد لأطروحته هنا على نحو أكبر.

ترافقت عمليات الانتقال إلى مجتمع الشبكات بتحول في العمل والتوظيف ولكن ليس نحو سوق عمل عالمية موحدة. إذ يوجد بحسب كاستلز اعتماد متبادل متزايد بين قوة العمل على المستوى العالمي عن طريق ثلاث آليات. فهناك توظيف كبير في الشركات متعددة الجنسيات وشبكاتها العابرة للحدود؛ وتأثير التجارة الدولية على شروط التوظيف في كل من الشمال والجنوب؛ وآثار التنافس العالمي والنمط الجديد للإنتاج المرن على القوى العاملة لكل بلد. ويشير كاستلز إلى أن تكنولوجيا المعلومات تساهم جداً في عمليات التغيُّر هذه، ولكن لا توجد علاقة بنيوية بسيطة بين انتشار تكنولوجيا المعلومات وتطور مستويات التوظيف في اقتصاد خاص أُخذ برمته.

وفي النهاية، يشير كاستلز، تمشياً مع جذوره الجغرافية الحضرية، إلى أن «المدينة العالمية» تمارس دوراً رئيسياً في مجتمع الشبكات. ولكنه لا يعرّف المدينة العالمية أنها مكان ولكنها سيرورة. وهذه السيرورة تربط مراكز إنتاج واستهلاك خدمات متقدمة ومجتمعاتها المحلية الملحقة في شبكة عالمية، وفي الوقت نفسه تضعف من أهمية روابط هذه المراكز مع مناطقها

الداخلية. والمدن الكبيرة خصوصاً، تقدم ربطاً لشبكات المعلومات وتجمع السلطة العالمية في كيان واحد. ولكنها تقدم أيضاً مستودعاً لكل فئات السكان التي تقاتل من أجل البقاء، وكذلك لتلك المجموعات التي تريد أن تُظهر للعيان نبذها.

يبدأ كاستلز (1997) الجزء الثاني بدعوته المشحونة بالعواطف لرؤية عالمية لعولمة متعددة الثقافات:

> تستحوذ على هذا الكتاب التعددية الثقافية عمداً... وتنطلق هذه المقاربة من موقفي بأن عملية العولمة الاقتصادية ـ التكنولوجية التي تقولب عالمنا تتعرض للاختبار، وأن هذه العملية سوف تتبدل في نهاية الأمر من مصادر متعددة، بحسب الثقافات المختلفة، والتواريخ والجغرافيات... وأود أيضاً... كسر النهج الاستعراقي الذي لا يزال يهيمن كثيراً على علم الاجتماع في الوقت الذي أصبحت فيه مجتمعاتنا مترابطة عالمياً ومتوأمة ثقافياً (ص 3).

إن مصدر التحديات المطروحة على العولمة الاقتصادية ـ التكنولوجية هو بحث الناس عن الهوية الجماعية بحسب كاستلز، وتخطيط الحياة الانعكاسي، من النمط الذي نوقش سابقاً في أعمال جيدنز، هو متاح فقط للنخبة، أو «للمتعولمين». وبالنسبة لهؤلاء المبعدين عن شبكات السلطة والثروة العالمية تقدم التجمعات الثقافية والدينية والمؤسسات الخيرية القومية أو الإقليمية البديل الرئيسي لبناء معنى للمجتمع.

وتوجد صلات واضحة هنا مع آراء أپادوري حول تعددية التخيل، ويقدم كاستلز (1997) مادة تفصيلية عن «حركات مقاومة» النظام العالمي في كل من البيئات القومية الخاصة وفي ميادين أوسع. في ما يتعلق بالأولى نقدم ثلاثة أمثلة. أولاً، دور جماعة زباتيستا في المكسيك في محاربة ما يعرفونه بتحالف الإمبريالية الأمريكية، وحكومة قومية فاسدة وغير شرعية. ومن المهم ملاحظة استخدامهم وسائل الإعلام الجماهيرية والتحالفات المبنية على

استخدام الإنترنت للدعاية لهم ودعم مقاومتهم. والمثال الثاني هو الميليشيا الأمريكية من اليمين المتطرف المعارض لما يرى على أنه سلطة مفرطة للحكومة الفيدرالية الأمريكية، والتفجير الذي حدث في أوكلاهوما هو مثال صارخ عن مقاومتهم. وأخيراً حركة أوم شينريكيو اليابانية، المسؤولة عن هجوم غاز الأعصاب في نفق في طوكيو، التي أظهرت معارضة العالمية كونها حكومة عالمية موحدة تمثل مصالح الشركات متعددة الجنسيات ويدعمها في ذلك النظام الياباني.

إضافة إلى هذه الأمثلة المثيرة والعنيفة للمقاومة الاجتماعية للنظام العالمي كما هو مفهوم، خصوصاً في البيئات القومية، فإن كاستلز يحلل أيضاً حركات مقاومة أخرى من ثقافات مختلفة تستعمل وسائل سلمية على نطاق واسع لمتابعة معارضتها. أولى هذه الحركات هي حركة البيئة التي تمثل الخوف العام لدى الناس المتعلق باستمرار العلم والتكنولوجيا بلا ضابط وبدون أية دراسة وافية للعواقب البعيدة الأجل:

> إن المقاربة البيئية للحياة والاقتصاد وللمؤسسات الاجتماعية تشدد على الطابع الإجمالي لكل أشكال المادة ولكل أنواع معالجات المعلومات. وعليه، فكلما كثر ما نعرفه، ازداد فهمنا لإمكانات تكنولوجياتنا، وازداد إدراكنا للهوة الكبيرة والخطيرة بين مقدرتنا الإنتاجية المتزايدة وتنظيمنا الاجتماعي البدائي واللاواعي والهدام جوهرياً. (ص 133).

المعارضة الواسعة النطاق الثانية للنظام القائم، التي يسوقها كاستلز، هي الحركة النسائية، وبتعبير أعم، التحول في عمل المرأة ووعيها. ويشير كاستلز إلى أن انحدار نظام الأبوية إضافة إلى التغير في أدوار المرأة ومواقفها، تتطلب إعادة بناء للعائلة في ظل علاقات أكثر مساواة. ومع ذلك فإن المنظمات والمؤسسات لم تتكيف عموماً مع هذا العالم الجديد.

يقود هذا إلى تحليل كاستلز لدور الدولة. وهو يقول إن الدولة تخسر

سلطتها بالمقارنة مع العصور السابقة، ولكن ليس تأثيرها. فالدول القومية تحولت من دول ذات سيادة إلى عوامل استراتيجية. ويوجد تناقض في أدوارها، بمعنى أنها كلما شددت على الهوية الجماعية أصبحت أقل فاعلية باعتبارها مشاركاً في نظام عالمي لسلطة متقاسمة. ولكن كلما نجحت على المستوى الكوني في علاقتها الوثيقة مع أعضاء العولمة أو ما يسميه بيك التعولم، أصبحت أقل تمثيلاً لمكوناتها الإقليمية. وعليها خصوصاً أن تتعامل مع هذه المجموعات المستبعدة جداً عن سلطة شبكات الإنتاج العالمية ومواردها، سواء كانوا منتجين أو مستهلكين. وتوجد هنا أصداء كبيرة لمواقف بيك حول دور الدولة القومية، مع أن بيك ربما كان أكثر إيجابية بخصوص ما يمكن فعله لمواجهة سلطة العولمة ووكلائها.

وينهي كاستلز الجزء الثاني مع هذا بتفاؤل نسبي بخصوص إمكانات «السياسة المعلوماتية» في الحقبة المعلوماتية. وهو يدعو إلى إعادة تكوين الدولة المحلية، باستخدام الفرصة التي تتيحها الاتصالات الإلكترونية لتعزيز المشاركة السياسية وتبادل الأفكار الواسع بين المواطنين. وهو يعتقد أننا قد دخلنا في عصر «السياسة الرمزية» التي: «تكمن فيها السلطة الجديدة في رماز[6] المعلومات وفي أشكال التصور التي تنظم المجتمعات حولها مؤسساتها ويبني الناس حياتهم ويقررون سلوكهم. ومواقع هذه السلطة هي عقول الناس» (ص 359).

ويستعمل كاستلز في الجزء الثالث (1998) التحليل المفاهيمي للجزءين السابقين لسبر قضايا وظواهر وتجمعات إقليمية محددة في نهاية الألفية. ويتضمن هذا انهيار الاتحاد السوفياتي الذي يعزوه كاستلز إلى عدم مقدرته على الانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمع القائم على المعلومات. وهو يسبر الظاهرة المخيفة للاقتصاد الإجرامي العالمي، الذي

(6) Codes مجموعات تعليمات برنامج ما تفهمها الآلة وتنفذها (المعرّب).

جلبه تشبيك المنظمات الإجرامية القوية وشركائها في نشاطات متقاسمة في أرجاء العالم.

وتحليل كاستلز عن «العالم الرابع» المستبعد هو سمة رئيسية في هذا الجزء. فهو يقول بأن تطوير مجموعة الروابط المعقدة للرأسمالية المعلوماتية قد ترافق مع تزايد في اللامساواة والاستقطاب الاجتماعي والفقر والبؤس في الكثير من العالم. فالعولمة تتصرف انتقائياً، فهي تضم وتستبعد قطاعات من الاقتصاديات والمجتمعات إلى شبكات المعلومات ومنها، والثروة والسلطة التي يتصف بها النظام المهيمن:

> ...عالم جديد هو «العالم الرابع» الذي بزغ من أزمات خانقة كثيرة ونفي اجتماعي في كل مكان من الأرض. ويضم العالم الرابع مناطق شاسعة من الأرض، مثل معظم الصحراء الإفريقية والمناطق الريفية الفقيرة في دول أمريكا اللاتينية وآسيا. ولكنه أيضاً حاضر فعلاً في كل دولة وكل مدينة في هذه الجغرافيا الجديدة من الاستبعاد. وهو يتشكل من تجمعات الأقليات حول المدن الداخلية في أمريكا والتجمعات الإسبانية للعاطلين عن العمل من الشباب، وضواحي المدن الفرنسية التي يقطنها المغاربة، وأحياء يوسيبا اليابانية ومدن الأكواخ الكبيرة الآسيوية (ص 164 ـ 165).

ويشكل تحليل تجمعين إقليميين ما تبقى من هذا الجزء. ويتساءل كاستلز عما إذا كانت منطقة المحيط الهادئ ستتمكن من تقديم أساس لاقتصاد جديد وقوة عظمى سياسية في الألفية الجديدة، لما سيقود إلى الحقبة الآسيوية. وهو يستنتج أن هذا لن يحدث، ذلك أن عملية النمو في هذه المنطقة قد حدثت على التوازي مع الوعي بالقوميات، التي لا تبدو أنها مستعدة للتقليل من أهمية تمتعها بهوية مستقلة. ومع هذا يقول كاستلز إن المنطقة قد قدمت موارد جديدة للنمو الاقتصادي والتجديد التكنولوجي مع انفتاح عالمي. واقتصاديات المحيط الهادئ يعتمد بعضها على بعض في

المنطقة ومتوأمة مع الاقتصاديات العالمية. وهكذا فإن نهضة هذه المنطقة هي مثال أول عن التأسيس المتعدد الثقافة لاقتصاد عالمي جديد.

ويطور تحليل أوروبا الذي يلي المفهوم الذي يقدم مثالاً عن دولة الشبكة. والشبكة بالتعريف هي عُقد وليست مركزاً. ويمكن للعقد أن تكون متباينة في الحجم، ويمكن أن تترابط بعلاقات غير متناظرة. وبقطع النظر عن اللاتناظر، لا يمكن لأي عقدة أن تتجاهل الأخرى في عملية اتخاذ القرار. ويتطلب دفع زيادة التكامل الأوربي تطوير هوية أوروبية، غير موجودة حالياً، بحسب كاستلز. وهو يعتقد مع هذا أنه يمكن بناؤها، ليس على أنها نقيض بل مكمل للهويات المحلية والإقليمية والقومية. وستؤسس على برنامج عمل قائم على القيم الاجتماعية والأهداف المؤسساتية التي تستهوي غالبية المواطنين في القارة الأوروبية كلها.

وينهي كاستلز الجزء الثالث، والعمل برمته، بمناشدة لفعل اجتماعي هادف وواع، يدعمه الإعلام، لكي يتصدى للمسائل والتحديات الكثيرة التي حددها في الكتاب.

> «فإذا أعلم الناس ونشطوا وتواصلوا في كل مكان من الأرض؛ وإذا تحملت الأعمال مسؤولياتها الاجتماعية؛...وإذا قاوم الفاعلون السياسيون التشاؤم وأعادوا بناء الثقة بالديموقراطية... وإذا شعر الجنس البشري بتضامن كل الأعراق الأخرى في العالم؛ وإذا ضمنا التضامن والتكافل بين الأجيال بالعيش في تناغم مع الطبيعة... عندها يمكننا أن نكون قادرين في النهاية على الحياة وأن ندع الآخرين يحيون وأن نحب وأن نُحب» (ص 360)

ومع أن عمل كاستلز هو جديد نسبياً عند كتابته، ولكنه لقي اهتماماً نقدياً كبيراً. فقد أشار ستالدر Stalder (1998) مثلاً، مع ثنائه على تطلعاته وإنجازاته، إلى أنه لا يقدم نظرية متجانسة واضحة، وأنه يلتزم صمتاً غريباً

بخصوص إمكانات الفعل المحددة التي يجب اتباعها. ويعلق فولر (1999) مرحباً بالكثير من الأوجه في الأجزاء الثلاثة، ولكنه يعتبر أن كاستلز قد تجاهل على نحو كبير أعمال التنظير السابقة حول دور تكنولوجيا المعلومات في المجتمع، وهو ما أدى إلى التقليل من قيمة التحليل في هذا الخصوص. وهو ينتقد أيضاً المنهجية الإحصائية التفصيلية جداً ولكنه يقبل استقراء المستقبل انطلاقاً من الاتجاهات الراهنة. ومع هذا فإن كاستلز يطرح قضايا جدية كثيرة عن العالم المعاصر ويقدم سنداً تجريبياً كبيراً لمقولاته، ويدعم الكثير من الكتّاب السابقين الذين جرى استعراض أعمالهم سابقاً بالتشديد على الحاجة إلى أشكال جديدة من المفاهيمية والفعل السياسي في عالم اليوم المتغير.

خلاصات

قدم هذا الفصل طيفاً واسعاً من الأفكار والمفاهيم الهامة لمفكرين أساسيين حول المجتمع المعاصر في حيز صغير نسبياً، وقاد ذلك بالضرورة إلى بعض الإساءة لهم. ومن المأمول أنه قد جرى تشجيع القارئ على متابعة بعض هؤلاء المؤلفين أكثر بالعودة إلى الوثائق الأصلية. ولكن ماذا عن الروابط بين هؤلاء المؤلفين؟ من المستحيل القيام بصياغة تركيبية لهذه الروابط في نموذج إجمالي صغير عن المجتمع المعاصر. وسيشار هنا إلى أربع نقاط ترابط، اختيرت باعتبارها مواضيع يشترك فيها عموماً الكثير من الكتّاب الذين جرى التطرق إليهم هنا. يقدم الحدول 1.2 ملخصاً عن هذه المواضيع الأربعة.

أولاً، إن العالم المعاصر يعاني من سيرورات تغير رئيسية، سميت بأسماء متعددة بالمعاصرة العالية أو مجتمع المخاطرة أو العولمة. ويضاف إلى الترابط المتزايد الواضح بين المجتمعات ، وجود وعي متزايد بالعالم باعتباره كلاً. ويتضمن هذا الوعي التنبه إلى أن إنتاج المخاطر العالمية قد تجاوز

الحدود الإقليمية. وزادت الشركات المتجاوزة للحدود الإقليمية قوتها في هذا العالم المعولم، وهو مصدر قلق كبير للكتاب في هذا الفصل إذا لم تعالج قضايا الظلم والاستبعاد.

موضوع ثان هو أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات صلة عميقة في التغيرات العالمية التي تحدث الآن، عن طريق مقدرتها على توليد طرائق جديدة في العمل، الاتصال والتنظيم عبر الزمان والمكان. تمكن تكنولوجيا المعلومات من تشبيك مناطق مبعثرة في الزمان والمكان، وهي منخرطة جوهرياً في التغيرات في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. وعملية التغير هذه يمكن أن يكون لها تأثيرات عميقة على الهوية الذاتية، وعلى طبيعة العمل والتوظف، والبنية التنظيمية والتشبيك وعلى توجيه طبيعة الدولة القومية.

ولكن سيرورات التغير لا ينظر إليها على أنها متجانسة في تأثيراتها، وأن التنظيمات والمجتمعات ستبقى على الأغلب مختلفة ومتمايزة على الرغم من ترابطها المتزايد، عن طريق سيرورة سميت المحلية العالمية. وهذا ما يبرزه التوطين، الذي يعني التكيف الانتقائي للأفكار الجديدة من قبل أفراد وتنظيمات ومجتمعات مختلفة. إننا ندخل في حقبة من العولمة والترابط البيني، ولكن واحدة أيضاً من التعددية الثقافية، بمعنى مشاركة عدة ثقافات ذات جغرافيات وتواريخ ولغات محددة، وأنها ستؤثر في طبيعة العالم ومستقبله. ومن المؤسف وجود عدد من القطاعات المستبعدة في كل المجتمعات، ليس فقط في العالم الثالث، البعيد عن شبكات المعلومات، عن الثروة والقوة التي تميز النظام العالمي الجديد.

موضوع أخير أخذ من أعمال الكتّاب الذين نوقشت أعمالهم في هذا الفصل، هو الحاجة المتزايدة للتفكير والفعل من قبل الأفراد والمجموعات لكي يعالجوا القضايا الجديدة في حياتهم وفي العالم ككل، ويمكن لهذا أن يأخذ أشكالاً كثيرة، مثل مفهوم مشاريع الحياة الفردية الفاعلة. ولذوي الخيارات المحدودة وهؤلاء الذين يبحثون عن هوية جماعية فإن الارتباط مع

جماعات دينية أو ثقافية يقدم لهم فرصاً، ولكل الأفراد الذين ينسحب بهم الخيال إلى صهر العناصر العالمية في حياتهم المحلية. وتقدم الشبكات العالمية التي هي أوسع مثل حركة أنصار البيئة والحركة النسائية وسائل للانخراط الفردي، تشكيل الهويات والفعل. ويشير الموقف السياسي المباشر إلى الحاجة إلى معارضة مذهب أو عقيدة حكم العالم من قبل الأسواق، والتعولم والدور الهام للدولة في هذه المعارضة.

وهنا توجد أفكار هامة كثيرة، مصدرها العلماء الذين يمكن تسميتهم على نحو غير دقيق بعلماء الاجتماع العيانيين، أي الذين يعالجون المسائل في نطاق واسع. فهم يقدمون صورة أو صوراً إجمالية عميقة التفكير عن العالم المعاصر دون الدخول في التفاصيل. وهم يناقشون عادة الدور الهام لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات دون تقديم دليل خاص عادة. ويعطى القليل من التفاصيل عن التنظيمات الحقيقية، ولكن بالتأكيد ليس عن الحيوات الفردية، إلا في حالات قليلة. إنه مثل رؤية العالم من طائرة، التي تقدم صورة أكثر دقة وترتيباً من فوضى الحياة على الأرض. أحد الأهداف الرئيسية لهذا الكتاب هو النزول إلى الأرض والنظر بتفصيل في دور تكنولوجيا المعلومات في العالم المتغير.

وليس الهدف هو مناقضة مقولات المفكرين الذين يعالجون المسائل في نطاق واسع، وإنما هو إبراز ما لديهم إلى حد ما. وفي محاولة بلوغ فهم تفصيلي لدور تكنولوجيا المعلومات في البيئة العالمية، من الضروري اختبار بعض من التعدديات الكبيرة التي يتألف منها الأفراد أو الشركات أو المجتمعات. وهذا هو هدف ومحور الفصول التجريبية في الجزءين الثاني والثالث من هذا الكتاب. وللنزول من الواسع الكبير في هذا الفصل إلى الصغير الجزئي للفصول التجريبية، ولربط الاثنين معاً، فإننا نحتاج إلى بعض الأدوات التحليلية، التي لا يقدمها النظريون الذين يعالجون المسائل في نطاق واسع. وهذا هو غرض الفصل المقبل.

الجدول 1.2 المواضيع الرئيسية حول العالم المعاصر

سيرورات التغير الكبيرة الجارية	• الحداثة العالية (جيدنز): التباعد الزماني ـ المكاني؛ الخروج عن الطوق؛ الثقة في النظم الخبيرة؛ الانعكاسية المؤسساتية
	• مجتمع المخاطرة (بيك): توليد المخاطر العالمية، السيطرة المؤسساتية غير الكافية على هذه المخاطر
	• العولمة (روبرتسون وبيك وجيدنز): الوعي المتزايد لعالمية العالم؛ الترابط المتزايد بين المجتمعات؛ السلطة المتزايدة للشركات المتخطية للحدود القومية.
الانخراط الكبير لتكنولوجيات الاتصالات والمعلومات:	• انضغاط الزمان ـ المكان والمناطقية (جيدنز، روبرتسون)
	• عصر المعلومات (كاستلز): توليد المعلومات، معالجتها وبثها، وهو أمر جوهري بخصوص التغير الاجتماعي والتنظيمي؛ تكنولوجيا المعلومات تمكن التوسع الشامل للتشبيك عن طريق البنية الاجتماعية.
	• إمكانية تكنولوجيا المعلومات في المساعدة على الانخراط السياسي (بيك وكاستلز)
تغيرات السيرورات ليست متجانسة في تأثيراتها	• التوطينية في مجتمعات خاصة ـ المحلية ـ العالمية (روبرتسون)
	• المجال الواسع لدراسة عميقة عن جغرافيات وتواريخ ولغات محددة (أپادوري)
	• إقصاء «العالم الرابع» (كاستلز): الجزء الأكبر من الصحراء الأفريقية ، المناطق الريفية المعوزة في أمريكا اللاتينية وآسيا؛ المناطق القريبة من المدن في العالم الأول؛ والحضر الفقير في العالم الثالث.
وجود حاجة متزايدة للتفكير والفعل	• مشاريع الحياة الفردية (جيدنز، بيك)
	• دور التخيل في الهوية الذاتية (أپادوري)
	• معارضة مذهب حكم أسواق العالم ـ التعولم (بيك)
	• حركات المقاومة (كاستلز): جماعة البيئة، والحركة النسائية، والحركات الدينية
	• دور الدولة العابرة للحدود القومية في تحديد سلطة وكلاء التعولم (بيك)